

أثر التحقيق الجبائي المحاسبي الممارس من طرف الإدارة الجبائية
-دراسة حالة على مستوى مفتشية الضرائب ببوفاريك

The effect of the accounting tax investigation practiced by the
tax administration

-A case study at the level of the tax inspectorate in Boufarik-

فريد أحمد خالد*1، عائشة كداتسة 2

1 جامعة البليدة 02-لونيسي علي (الجزائر)، farid091986@gmail.com

2 جامعة البليدة 02-لونيسي علي(الجزائر)، kedatsaicha@hotmail.fr

تاريخ القبول : 01 / 08 / 2022

تاريخ الاستلام: 30 / 06 / 2022

ملخص :

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء عن الغش الضريبي ومسبباته والظروف التي تؤدي بالمكلف لارتكاب مثل هذه الأخطاء التي ينجر عنها تدقيق جبائي بصفة عامة وتدقيق محاسبي بصفة خاصة من طرف الإدارة الجبائية، يؤدي بهذا الأخير للوقوع أمام العديد من المسؤوليات التي تقع على عاتقه. وتم التوصل من خلال هذه الدراسة لمختلف التصحيحات الجبائية التي يتحملها المكلف الذي تثبت في حقه اختلاف بين ما قام بالتصريح به وبين ما تم التوصل إليه من طرف الإدارة الجبائية، حيث مست هذه التصحيحات كل من الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، والضريبة على أرباح الشركات.

الكلمات المفتاحية: غش ضريبي؛ تدقيق جبائي؛ إدارة جبائية؛ تصحيحات جبائية

تصنيف jel: M4، M41، M42

Abstract:

This study is concerned to shed light on tax fraud, its causes and the circumstances that lead the taxpayer to commit such errors that result in a tax audit in general and an accounting audit in particular by the tax administration, which leads the latter to face many responsibilities that fall upon him .Through this study, the various tax corrections that are borne by the taxpayer who prove a difference between what he declared and what has been reached by the tax administration, have been reached. Corporate profits

Keywords :(tax fraud; tax audit; tax administration; tax corrections)

Jel classification code : M4 ; M41 ; M42.

مقدمة:

يلجأ العديد من المكلفين بالضريبة الى تشويه واقع العمليات المالية التي يقومون بها على مدار السنة بهدف تضخيم الأعباء من خلال تضخيم الفواتير، أو الى إخفاء فواتير إيرادات، غير أنه في كلتا الحالتين يهدف الى التقليل من النتيجة المحققة خلال الدورة والتي تكون أساس لفرض الضريبة على الأرباح، ومن أجل الحد من هذه الممارسات تلجأ الإدارة الجبائية الى تدقيق عمليات هذه الفئة من المكلفين بأثر رجعي مستعملة مختلف الطرق والأساليب التي تمكنها من الوصول الى حقيقة المعلومة، حيث في حال ثبوت الممارسات المذكورة فانه سيتم اللجوء الى إعادة تصحيح جميع العمليات التي توصلت اليها الإدارة الجبائية أنه يجب تصحيحها، غير أن هذه التصحيحات سيبتعها غرامات يدفعها المكلف بالضريبة وبالتالي نطرح التساؤل الموالي:

ما هو أثر التدقيق الجبائي الذي يقع على الحالة التي يثبت فيها الغش الضريبي؟
من خلال هذا التساؤل نفرض الفرضيات التالية:

-تفرض الإدارة الجبائية غرامة إجمالية واحدة على مختلف التصحيحات التي تقوم بها.
أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة شرح لعمل الإدارة الجبائية بنسبة كبيرة حيال ملفات المكلفين بالضريبة الذين في أغلب الأحيان يلجئون للغش الضريبي نظرا لعدة أسباب سيتم عرضها لاحقا، بحيث نجد أغلب المكلفين بالضريبة يقعون في نفس أخطاء سابقهم، وهنا نجد الدور الرئيسي الذي ستلعبه الإدارة الجبائية في الحد لمثل هذه الممارسات من خلال التدقيق الجبائي الذي يقع بأثر رجعي وينجر عنه تصحيحات في العمليات المالية تؤدي هي كذلك بدورها لتصحيحات في التزاماته اتجاه هذه الأخيرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لمعالجة النقاط التالية:

-شرح مفهوم الغش الضريبي وأسبابه.

-التطرق للتدقيق الجبائي الذي تفرضه الإدارة الجبائية.

-دراسة حالة واقعية بمقتضية الضرائب ببوفاريك.

-معرفة أثر هذه الممارسات على المكلف بالضريبة اتجاه الإدارة الجبائية.

منهج الدراسة:

تم استعمال الأسلوب الوصفي التحليلي في شرح المحور النظري، ومع اعتماد أسلوب دراسة حالة على أحد المكلفين بالضريبة تابع لمقتضية الضرائب ببوفاريك.

ومن أجل الوصول للإجابة عن إشكالية هذه الدراسة سنقوم بتقسيم الدراسة الى:

1. الغش الضريبي.

2. التدقيق الجبائي المحاسبي.

3.دراسة حالة ملف المتعامل (ب.إ) على مستوى مفتشية الضرائب ببوفاريك ولاية البليدة.

2. الغش الضريبي:

سنقوم بشرح هذا المصطلح والتطرق لأسبابه.

1.2 مفهوم الغش الضريبي:

أحسب المشرع الجزائري هو:

«كل محاولة للتخلص من الضريبة باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصفيتها كلياً أو جزئياً». (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022)

ب-كما يمكن تعريفه بأنه : (بودلال، 2016، صفحة 215)

تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لأحكام القانون الجبائي قصدا منهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم اما:

-بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه.

-بتقديم تصريح كاذب او ناقص.

-اعداد سجلات وقيود مزيفة.

كما يمكن ان تشمل اهم طرق الغش الضريبي على: (بساس، 2013، صفحة 207)

-الاحتفاظ بمجموعة من الدفاتر المحاسبية والفواتير أحدها للأعمال العادية وتظهر الأخرى للسلطات الضريبية.

-استخدام نظام المقايضة بدلا من النقود فيعمل الشخص مقابل اجر معين ويتم ذلك عادة بين أصحاب المصالح الاقتصادية المتبادلة.

-بالنسبة للواردات من الخارج استخدام فواتير غير حقيقية (مزورة) بالاتفاق مع المصدر الأجنبي.

2.2. أسباب الغش الضريبي:

يرجع انتشار ظاهرة الغش الضريبي الى وجود بيئة توفرت فيها الشروط الملائمة لها والتي ساعدت في نموها واتساعها وفيما يلي اهم هذه الاسباب:

أ-الأسباب المتعلقة بالمكلف.

غالبا ما تعود أسباب الغش الضريبي الى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في اطار اعتبارات نفسية وأخلاقية ومالية ولعل اهمها:

-ضعف المستوى الأخلاقي:

هو الذي يحفز الافراد على محاولة تجنب أداء الواجب الضريبي لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة. (بوشامة و اخرون، 2016، صفحة 325)

-الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية عكس الزكاة. (ناصر، 2005، صفحة 155)

ب-الأسباب المتعلقة بالإدارة الجبانية.

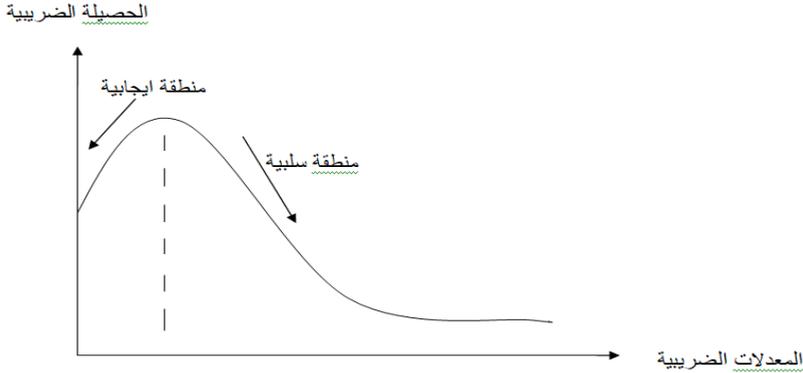
وتنقسم الى:

-أسباب الضغط الضريبي:

عندما يشعر المكلف بنقل عبئ الضريبة يتحاييل على في دفع الضريبة بمحاولة الانتقاص منها، حيث ان كل زيادة في حجم الاقتطاع الضريبي تؤدي الى التقليل من دخل المكلف الامر الذي يدفعه الى التملص من دفع الضريبة او محاولة التخفيض من وعائها. (بوشخي و بوشخي، 2018، صفحة 154)

من خلال الشكل التالي يمكن ان نوضح تأثير الضغط الضريبي على حصيلة الخزينة العمومية من الضرائب.

الشكل (01): تأثير الضغط الضريبي على الحصيلة الضريبية



المصدر: (رحال، 2013، صفحة 131)

من خلال الشكل يظهر تدرج الضغط الضريبي للأسفل كلما انخفضت الضرائب.

-الأسباب الاقتصادية:

ينأثر التهرب او الغش الضريبي بالظروف الاقتصادية التي تسود البلاد ففي حالة الكساد الاقتصادي تزداد حاجة الدولة الى الموارد المالية لغرض زيادة الانفاق العام والقيام بالمشروعات العامة للقضاء على البطالة وإنعاش الاقتصاد القومي، اذ ان حالة الكساد الاقتصادي تعني انخفاض في متوسطات دخول الافراد ومن ثم تدني قدرة المكلفين على تسديد الضرائب، لذا فان مسالك التهرب ستعري المكلف على توفير جزءا من دخله المتدني في وضع الكساد بينما في فترات الرخاء أي الانتعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود وارتفاع الدخل وتحسن القدرة الشرائية للأفراد. (بساس، 2013، صفحة 205)

2.3. طرق الغش الضريبي:

يمكن ذكر اهم الطرق التي تلجا اليها بعض المؤسسات للتأثير على وعائها الضريبي كالتالي:
أ-تخفيض الايرادات.

تعد هذه الطريقة الاحسن والأكثر استعمالا التي من خلالها يعتمد المكلف على تخفيض الوعاء الضريبي والتخلص من دفعها كليا، يتجسد هذا التخفيض في البيع دون فواتير أي البيع نقدا ولا يترك اثر للعملية هذه الطريقة تمكنه من اخفاء جزء كبير من رقم اعماله وكذلك تسجل قيمة العمليات بأقل من قيمتها الحقيقية وهذا بعد الاتفاق المبرم مع الزبون. (بودلال، 2016، صفحة 217)
ب-تضخيم التكاليف.

للمكلف حق الخصم لبعض التكاليف والأعباء من الربح لخاضع للضريبة وهذا وفقا للشروط التالية:

(بودلال، 2016، صفحة 2018)

-ان تكون لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة.

-ان تتصل بأعباء فعلية مرفقة بمبررات ووثائق رسمية.

ان تكون في حدود السقف الذي حدده القانون.

هذه الرخصة تجعل المكلف يسرع الى الرفع من نسبة التكاليف والأعباء ويحاول دوما تضخيم اعبائه بكل الوسائل والطرق.

وحسب المادة 36 من قانون الاجراءات الجبائية فانه حدد ممارسات سماها بالتدليسية ومن بينها نجد: (قانون.الاجراءات.الجبائية، 2022)

-انجاز عمليات شراء وبيع بضائع دون فاتورة خاصة بالبضائع وذلك مهما يكن مكان حيازتها او خزنها او استيادها.

-تسليم فواتير وسندات تسليم او أي وثيقة لا تتعلق بعمليات حقيقية.

3.التدقيق الجبائي:

تتم عملية التدقيق الجبائي بشكلين رئيسيين هما التدقيق على مستوى الإدارة الجبائية او على مستوى مؤسسة المكلف وكلا النوعين يشتركان في العناصر التي سوف نتطرق لها فيمايلي:

1.3. مفهوم التدقيق الجبائي.

حسب المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية فقد نصت المادة على مايلي:

«يمكن لأعوان الإدارة الجبائية اجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة واجراء كل التحريات

الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية الى

مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة يجب ان يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق

المحاسبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله

المصلحة او حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة». (قانون.الاجراءات.الجبائية، 2022)

2.3. سير عملية التدقيق الجبائي.

سوف نتطرق من خلال دراستنا هذه الى سير عملية التدقيق من الناحية المحاسبية فقط.

أ- مفهوم التدقيق الجبائي المحاسبي:

التحقيق في المحاسبة او التدقيق المحاسبي يعني مجموع العمليات التي تهدف الى فحص محاسبة مؤسسة

ما ومقارنتها مع عناصر الاستغلال والمعلومات المحصل عليها من طرف إدارة الضرائب لضمان صدق

التصريحات المقدمة، وهو لا يعتبر عقوبة بل هو مقابل للنظام التصريحي حيث يكون بطلب من إدارة

الضرائب وفي بعض الدول يمكن ان يكون محل طلب من المكلف بالضريبة. (سماش و عياش، 2018،

صفحة 279)

ب- مراحل التدقيق الجبائي المحاسبي.

وتتم عملية التدقيق المحاسبي بعدة مراحل نذكرها فيما يلي: (بوعكاز، 2013، صفحة 126)

-التحضير للتدقيق.

تقوم الإدارة المركزية بإعداد برامج التدقيق للمكلفين الذين تخضع محاسبتهم لعمليات التدقيق الجبائي

وذلك وفق قواعد جزائية ومعايير انتقاء محددة...

-سير عملية التدقيق.

بعد انقضاء الاجل المحدد للتحضير للتدخل مباشرة بعين المكان يذهب المدققون لمباشرة أعمالهم داخل

المؤسسة وذلك من خلال تقديم طلب موقع ومقدم لمدير الإدارة الجبائية، وفي هذه الحالة يقوم المدققون

فريد أحمد خالد، عائشة كداتسة ، أثر التحقيق الجبائي المحاسبي الممارس من طرف الإدارة الجبائية بالتوقيع على تعهد باستلامهم للوثائق المحاسبية في فحص كل الدفاتر والمستندات المحاسبية ويكون عبر فحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون...

-نتائج التدقيق المحاسبي.

ان التدخل في عين المكان ومعاينة وضعية المكلف وكل ما يتعلق بنشاط التدقيق المحاسبي للدفاتر شكلا ومضمونا، تمكن المدقق من استخلاص نتيجة رفض او قبول المحاسبة وفي كلتا الحالتين فان المدقق ملزم بإرسال نسخة من هذه النتائج الى المكلف بالضريبة، مبينا له فيها التجاوزات الضريبية المكتشفة والطرق المعتمدة في إعادة تأسيسها...

-نهاية التدقيق.

تعد هذه المرحلة خلاصة عمل المدقق حيث يقوم بإبلاغ المكلف بالضريبة بنتائج المراقبة المحاسبية وهذا عن طريق الإبلاغ الاولي والنهائي، وكخطوة أخيرة يقوم بكتابة التقرير النهائي الذي من خلاله يسجل كل المعلومات الخاصة بعملية المراقبة التي قام بها.

4.دراسة حالة ملف المكلف (ب.إ) على مستوى مفتشية الضرائب ببوفاريك ولاية البلدية:

بعد تلقي الإدارة الجبائية ممثلة في مفتشية الضرائب ببوفاريك ولاية البلدية لفواتير شراء للمكلف (ب.إ) من طرف ادارتها المركزية كون هذه الفواتير غير مصرح بها من طرف هذا الأخير، لذا خضع هذا المتعامل لمراقبة جبائية للتحقيق معه، وفي دراستنا هذه قمنا باختيار سنتي 2013 و 2014 للدراسة كونهما السنتين اللتين تحملان إخفاء فواتير معتبرة.

1.4.تحديد رقم الأعمال غير المصرح به:

من خلال مقابلتنا مع إطارات مفتشية الضرائب ببوفاريك استطعنا الاطلاع عن كثب على طريقة حساب رقم الاعمال الغير مصرح به والذي يستند على ما صرح به المكلف (ب.إ) ، من مشتريات وجميع الفواتير الأخرى المتعلقة بالمصروفات ورقم الاعمال ومن ثم يتم تحديد معامل التصحيح ،والذي هو عبارة عن هامش الربح المصرح به وبخصوص الحالة التي أمامنا المكلف (ب.إ) الذي تلاعب في التصريحات التي قام بها خلال سنتي 2013 و 2014 حيث لم يصرح بفواتير شراء بضائع تم بيعها دون التصريح بذلك تقدر ب776264.00دج و136404587.00دج على التوالي، وبالتالي فان رقم الاعمال غير المصرح به يتم تحديده انطلاقا من هامش الربح المصرح به في المرة الأولى قبل الخضوع للتدقيق الجبائي ثم بعد ذلك قامت مفتشية الضرائب ببوفاريك بالتصحيحات اللازمة ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): طريقة حساب رقم الاعمال غير المصرح به. الوحدة (01-ج)

البيان/السنوات	طريقة الحساب	سنة 2013	سنة 2014
مشتريات مصرح بها ولنرمز لها ب(م.م.بها)	من تصريحات المكلف	295474.00	8989673.00
رقم الاعمال المصرح به نرمز له ب(ر.ع.م.به)	من تصريحات المكلف	379413.00	9798744.00
معامل التصحيح(هامش الربح)نرمز له ب(م.ت)	ر.ع.م.به/ م.م.بها	1.28	1.09
مشتريات غير مصرح به ولنرمز لها ب(م.غ.م.بها)	تحصلت عليها المقتضية من ادارتها الوصية	776264.00	136404587.00
رقم الاعمال الغير مصرح به	(م.ت)* (م.غ.م.بها)	996787.00	148681000.00

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مفتشية الضرائب ببوفاريك.

من خلال الجدول أعلاه يظهر بأن المكلف (ب.إ.) قام بممارسة احتيالية بغرض التهرب الضريبي، غير أن دور إدارة الضرائب يظهر جليا من خلال رقم الاعمال غير المصرح به الذي استطاعت ان تحتسبه لهذا المكلف والذي سوف ينتج عنه عدة تصحيحات جبائية.

2.4. تحديد رقم الأعمال المصحح:

يعبر رقم الأعمال المصحح عن رقم الاعمال المصرح به مضافا اليه رقم الاعمال غير المصرح به وفيما يلي عرض لجدول يوضح رقم الاعمال المصحح للمكلف (ب.إ.) للسنتين محل الدراسة.

الجدول (02) : رقم الاعمال المصحح المكلف (ب.إ.). الوحدة (01دج)

السنوات	سنة 2013	سنة 2014	البيان
رقم الاعمال المصرح به	379413.00	9798744.00	
رقم العمال غير المصرح به	996787.00	148681000.00	
رقم الاعمال المصحح	1376200.00	158479744.00	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مفتشية الضرائب ببوفاريك.

يعتبر رقم الاعمال المصحح بمثابة وعاء جديد لعدة تصحيحات سوف تقوم بها مفتشية الضرائب وللحد من هذه الممارسات الاحتيالية تقوم بفرض غرامات إضافية أخرى عن كل تصحيح.

3.4. التصحيحات الجبائية المفروضة على المكلف (ب.إ.):

بعد احتساب رقم الاعمال غير المصرح به لسنتي 2013 و 2014 قامت مفتشية الضرائب ببوفاريك بمجموعة من التصحيحات نذكر أهمها فيمايلي:

أ- تصحيحات الرسم على النشاط المهني.

يحسب الرسم على النشاط المهني الجديد على أساس رقم الاعمال غير المصرح به مع تطبيق غرامة مالية بمعدل 10% تحسب من الرسم على النشاط المهني الجديد، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول(03): الرسم على النشاط المهني المصحح مع الغرامات. الوحدة(01دج)

السنوات	سنة 2013	سنة 2014	البيان
رقم الاعمال غير المصرح به	996787.00	148681000.00	
الرسم على النشاط المهني 2%	19936.00	2973620.00	
غرامة 10%	1994.00	297362.00	
المجموع(الرسم+الغرامة)	21930.00	3270982.00	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مفتشية الضرائب ببوفاريك.

من خلال الجدول يظهر جليا بان مفتشية الضرائب بإمكانها تحصيل مبلغ 3292912.00 دج لخزينة الدولة من تصحيحات الرسم على النشاط المهني التي اقرنها على المكلف (ب.إ) مع دفع غرامة إضافية. ب- تصحيحات الرسم على القيمة المضافة.

يتم احتساب الرسم على القيمة المضافة بالمعدل السائد آنذاك وهو 17% بالإضافة الى غرامة مالية تقدر بـ 15% ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (04): الرسم على القيمة المضافة المصحح مع الغرامات. الوحدة(01دج)

السنوات	2013	2014	البيان
رقم العمال غير المصرح به	996787.00	148681000.00	
الرسم على القيمة المضافة 17%	169454.00	25275770.00	
غرامة 15%	25418.00	3791366.00	
المجموع(الرسم+الغرامة)	194872.00	29067136.00	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مفتشية الضرائب ببيوفاريك.

من الجدول نلاحظ قيمة الرسم على القيمة المضافة بمبلغ معتبر جدا وكذا الغرامة المفروضة التي تتناسب طرديا معها للمكلف (ب.إ) ، وهذا يعتبر تحصيل جد مهم لخزينة الدولة وفي نفس الوقت ردع نتيجة التحايل الممارس.

ج- تصحيحات الضريبة على أرباح الشركات.

انجر على عملية التحقيق الجبائي الذي قامت به مفتشية الضرائب ببيوفاريك تصحيحات أخرى شملت الضريبة على أرباح الشركات مع فرض غرامة جبائية بمعدل 15% من التصحيح الضريبي، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (05): الضريبة على أرباح الشركات المصححة مع الغرامة. الوحدة(01دج)

السنوات	2013	2014	البيان
الربح غير المصرح به	220523.00	12276413.00	
الضريبة على أرباح الشركات 25%	55131.00	309104.00	
غرامة 15%	8270.00	460366.00	
المجموع(الضريبة + الغرامة)	63401.00	3529470.00	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مفتشية الضرائب ببيوفاريك.

تعتبر الضرائب على أرباح الشركات مصدر تمويل هام للخزينة العمومية غير ان الممارسات الاحتياالية التي قام بها المكلف (ب.إ) فان المبلغ الواجب دفعه للإدارة الجبائية يقدر بـ 3592871.00 دج وبفضل العمل الذي قامت به مفتشية الضرائب ببيوفاريك فانها اثبتت دورها في الحد من مثل هذه الممارسات.

كما يمكن تلخيص جميع التصحيحات السابقة التي قامت بها مفتشية الضرائب ببوفاريك مع المكلف (ب.إ) من خلال الجدول التالي:

الجدول (06): التصحيحات الجبائية الاجمالية. (الوحدة 01دج)

السنوات البيان	2013	2014
مبلغ الرسم على النشاط المهني المصحح+الغرامة	21930.00	3270982.00
الرسم على القيمة المضافة المصحح+الغرامة	194872.00	29067136.00
الضريبة على الأرباح المصححة+الغرامة	63401.00	3529470.00
المجموع	280203.00	35867588.00

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مفتشية الضرائب ببوفاريك.

تعتبر هذه النتائج جزئية مقارنة بالنتائج الأخرى التي نتجت عن تدقيقات السنوات الأخرى بالتالي فان المبلغ الممكن تحصيله لخزينة الدولة قابل للارتفاع، كنتيجة للممارسات الاحتياطية او ممارسات إبداعية سلبية.

الخاتمة:

من خلال محاور الدراسة التي اتبعناها فان مصطلح الغش الضريبي يسبقه العديد من الأسباب التي تؤدي بالمكلف بالضريبة لارتكاب هكذا أخطاء، وبالمقابل فان الدور المخول للإدارة الجبائية هو الحد من هذه الممارسات من خلال سير عملية التدقيق الجبائي المفوضية الى تصحيحات جبائية تلزمها على المكلف بالضريبة الذي ثبتت في ملفه تضخيم فواتير أو إخفاء إيرادات أو غير ذلك، وتعد الحالة المدروسة الخاصة بالمكلف (ب.إ) مثال على ذلك، حيث من بين أهم النتائج المتوص إليها نجد:

-ملف المراقبة تم تسليمه من الإدارة المركزية للضرائب الى مفتشية الضرائب ببوفاريك.

-الملف يتضمن فواتير غير مصرح بها.

-تصحيح رقم الأعمال المصرح به.

-تصحيحات على الرسم على النشاط المهني مضافا إليها غرامة مالية ب10%.

-تصحيحات على الرسم على القيمة المضافة مضافا إليها غرامة مالية ب15%.

-تصحيحات على الضريبة على أرباح الشركات مضافا إليها غرامة مالية ب15%.

وبناء على النتائج السابقة ننفي الفرضية التي افترضناها بأن:

"تفرض الإدارة الجبائية غرامة إجمالية واحدة على مختلف التصحيحات التي تقوم بها"، حيث أن هناك

ثلاث مستويات للتصحيحات وكل تصحيح يفرض عليه غرامة.

وإجابة على تساؤلنا الرئيسي " ما هو أثر التحقيق الجبائي الذي يقع على الحالة التي يثبت فيها الغش الضريبي؟"،

فانه يمكن القول بأن الأثر يكمن في ثلاث خطوات رئيسية هي:

- 1-دراسة الملف وإعادة تصحيح رقم الأعمال.
 - 2-تصحيح مختلف الضرائب والرسوم الواجبة الدفع للإدارة الجبائية.
 - 3-فرض غرامات على التصحيحات المتوصل إليها.
- ويمكن أن نقدم التوصيات التالية:
- البحث في أسباب الغش الضريبي المتعلقة بالضغط الضريبي.
 - تحسيس المكلف بالضريبة بالأثار المنجزة عن أي محاولات غش بصورة دورية.
 - بالإضافة للغرامات المفروضة زيادة الزامه بإعادة استثمار على الأقل 50 بالمئة من مبلغ الغرامات.

قائمة المراجع:

الكتب:

ناصر , م. (2005). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

المقالات:

- بسباس , أ. (2013). مكافحة التهرب والغش الضريبي في الجزائر: حصر لأهم الاجراءات الجبائية الردعية الممتدة من سنة 2008 الى 2013.مجلة دراسات.201-220, (02)04 ,
- بودلال , ع. (2016). ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها.مجلة دفاتر اقتصادية , 04(01), 218-238.
- بوشامة , م & ,. اخرون. (2016). تفعيل البيات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.مجلة الابداع , 06(06), 323-336.
- بوشياخي , ع & ,.بوشياخي , ف. (2018). اسباب التهرب الضريبي واثره على الخزينة العمومية في الجزائر.مجلة دراسات جبائية.173-147, (01)03 ,
- بوعكاز , س. (2013). مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي.مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية.121-137, (02)07 ,
- رحال , ن. (2013). الضغط الضريبي كحافز للغش والتهرب الضريبي.مجلة الواحات للبحوث , 06(01), 126-138.
- سماش , ك & ,.عياش , ف. (2018). الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات ادارة الارباح.مجلة الباحث الاقتصادي.272-294, (01)06 ,

القوانين:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2022). المادة 303 الفقرة رقم .. 01
قانون الاجراءات الجبائية. (2022). الماد06، الفقرة ..01